THE EDGE CONSULTANCY

التحديثات الإقتصادية من ذي إيدج

تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاع المصرفي والمالي

سبتمبر 2025

تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاع المصرفي والمالي

المقدمة

الذكاء الاصطناعي (AI) يُحدث تحولاً جذرياً في قطاع البنوك والخدمات المالية على مستوى العالم. من برامج التداول الخوارزمية المبكرة إلى روبوتات الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي وكاشفات الاحتيال الحالية، قامت المؤسسات المالية بدمج الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة واتخاذ القرار وتجربة العملاء.

شهدت مناطق رئيسية مثل الولايات المتحدة والصين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC) تبنيًا سريعًا للذكاء الاصطناعي في القطاع المالي، مدعومًا بالتقدم التكنولوجي والمبادرات الحكومية الاستراتيجية.يقدّم هذا التقرير نظرة شاملة على تطوّر الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية، ويستعرض التطورات الإقليمية (بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة، والصين، والسياق العالمي)، ويحلّل مزايا وعيوب الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي ويختتم بتوصيات استراتيجية للبنوك الخليجية للاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي مع التخفيف من التحديات.

التطور التاريخي للذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية

ثمانينيات القرن العشرين – الابتكارات المبكرة

:شهد أواخر القرن العشرين أولى محاولات إدخال الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي، وبشكل أساسي في أسواق رأس المال .في ثمانينيات القرن العشرين، بدأت صناديق التحوط الكمية ومكاتب التداول باستخدام نماذج حاسوبية للمراجحة الإحصائية – لاستغلال فروقات الأسعار بين الأسواق.تم إدخال أنظمة الخبراء لمحاكاة اتخاذ القرار البشري في المجال المالي؛ على سبيل المثال، أنشأت شركة دوبونت أكثر من 100 نظام خبير، ويُقال إنها وفّرت ما يقرب من 10 ملايين دولار سنويًا.بحلول عام 1982، مثّل تأسيس شركة رينيسانس تكنولوجيز (صندوق كمي رائد) نموذجًا للتمويل المدعوم بالذكاء الاصطناعي، باستخدام نماذج رياضية على بيانات بحجم البيتابايت للتداول وبحلول أواخر الثمانينيات، كان لدى أكثر من ثلثي شركات «فورتشن 1000» مشروع واحد على الأقل في الذكاء الاصطناعي، مما يعكس الاهتمام الواسع بالأتمتة.

تسعينيات القرن العشرين – صعود الأنظمة القائمة على القواعد:

في تسعينيات القرن العشرين، توسعت تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتشمل إدارة المخاطر وكشف الاحتيال.قامت البنوك بنشر أنظمة ذكاء اصطناعي قائمة على القواعد ترصد الشذوذ في أنماط المعاملات، وهو نهج حسّن بشكل كبير اكتشاف الاحتيال مقارنة بالطرق اليدوية.ومن الأمثلة البارزة نظام الذكاء الاصطناعي التابع لشبكة مكافحة الجرائم المالية (FinCEN) بوزارة الخزانة الأمريكية، والذي راجع أكثر من 200 ألف معاملة مصرفية أسبوعيًا وحدّد 400 حالة محتملة لغسل الأموال (بقيمة تقارب مليار دولار) خلال عامين.كما استفاد تقييم الجدارة الائتمانية من النماذج المبكرة للتعلّم الآلي (ML) في تلك الفترة، مما أتاح تنبؤات أكثر دقة بالتعثّر عن السداد مقارنة بالأساليب التقليدية.وقد أظهرت هذه النجاحات إمكانات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن المالي وتقييم مخاطر الائتمان.

الألفية الثانية – التعلّم الآلي وتضاعف البيانات:

مثّلت فترة الألفية الثانية نقطة تحول مع انطلاق الخدمات المصرفية الرقمية وتضخم حجم البيانات. ومع انتشار الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهواتف الذكية، حصلت الشركات المالية على إمكانية الوصول إلى مجموعات ضخمة من البيانات، مما أتاح النمذجة التنبؤية وتحليلات العملاء باستخدام التعلّم الآلي. بدأت البنوك باستخدام التعلّم الآلي لمهام مثل إدارة المخاطر (على سبيل المثال: نمذجة المخاطر السوقية والائتمانية) وتقسيم العملاء لأغراض التسويق. وقد مثّل إطلاق منصات التمويل الشخصي مثل موقع Mint.com عام 2006 دخول الذكاء الاصطناعي إلى تمويل التجزئة، إذ استخدم Mint خوارزميات تعلّم آلي لتقديم نصائح مالية وإعداد ميزانيات شخصية للمستخدمين. خلال هذه الفترة، بدأ المنظمون والبنوك أيضًا في استكشاف استخدام الذكاء الاصطناعي للامتثال التنظيمي ومراقبة مكافحة غسل الأموال، مما مهّد الطريق لابتكارات التكنولوجيا التنظيمية (RegTech) في العقد التالي.

عقد 2010 – اضطراب التكنولوجيا المالية وانتشار الذكاء الاصطناعي:

في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أصبح الذكاء الاصطناعي واسع الانتشار في العديد من المجالات المالية. فقد سيطر التداول عالي التردد (HFT) المدعوم بخوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي على أسواق الأسهم، حيث نفّذ صفقات في أجزاء من الثانية، وهو ما يتجاوز القدرات البشرية. كما ظهرت خدمات المستشارين الآليين (Robo-advisors) لأتمتة إدارة المحافظ الاستثمارية للعملاء، باستخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق التوازن وإعادة التوازن للأصول وفقًا لأهداف العملاء. كما شهد كشف الاحتيال المدعوم بالذكاء الاصطناعي تقدّمًا ملحوظًا، حيث استبدلت البنوك الأنظمة الثابتة القائمة على القواعد بنماذج تعلّم آلي ديناميكية قادرة على اكتشاف أنماط احتيال معقدة ومتطورة في الوقت الفعلي. كذلك ساعد الذكاء الاصطناعي في تحسين منح الائتمان، إذ استخدم المقرضون

تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاع المصرفي والمالي

عبر الإنترنت مثل LendingClub و Prosperالتعلّم الآلي لتقييم ملاءة المقترضين بسرعة وغالبًا بشكل أكثر شمولاً من الطرق التقليدية. وبحلول نهاية العقد، كانت جميع المؤسسات المالية الكبرى تقريبًا تستثمر في الذكاء الاصطناعي، سواءً في التفاعل مع العملاء في الواجهة الأمامية أو في أتمتة العمليات في الإدارات الخلفية. ويُعد روبوت الدردشة "Erica" التابع لبنك أوف أمريكا، الذي أُطلق عام 2018، مثالًا بارزًا؛ حيث وصل إلى أكثر من 6 ملايين مستخدم بحلول 2019، وساعد العملاء في التنبؤ بالأرصدة وتذكيرهم بالفواتير عبر واجهة محادثة بسيطة. وفي الوقت نفسه، بدأ المنظمون حول العالم دراسة آثار الذكاء الاصطناعي مع التركيز على شفافية الخوارزميات والمخاطر النظامية، في ظل التوسع الكبير في دمجه ضمن البنية التحتية المالية.

عقد 2020 – عصر التعلّم العميق والذكاء الاصطناعي التوليدي :

شهد العقد الحالي دخول تقنيات ذكاء اصطناعي أكثر قوة إلى القطاع المالي، لا سيما التعلّم العميق والذكاء الاصطناعي التوليدي. تستخدم البنوك الآن الشبكات العصبية العميقة لتحسين المحافظ الاستثمارية، والتنبؤ باتجاهات الأسواق، وحتى إجراء تحليلات للمشاعر بناءً على الأخبار المؤثرة في أسعار الأصول. وتستفيد شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) والشركات الكبرى على حد سواء من الذكاء الاصطناعي في أتمتة خدمة العملاء (مثل روبوتات الدردشة التي تتعامل مع ملايين الاستفسارات)، والتخطيط المالي المخصص، والكشف الفوري عن الشذوذ في المعاملات. وقد استحوذ الذكاء الاصطناعي التوليدي – الذي تمثله نماذج اللغة الكبيرة (LLMs) مثل – ChatGPT على اهتمام الصناعة بقدرته على أتمتة إنشاء المحتوى، والبرمجة، والتعاملات المعقدة مع العملاء. بدأت البنوك في تجربة الذكاء الاصطناعي التوليدي لإعداد التقارير البحثية، وتقديم إجابات محادثية في خدمات الدعم، والمساعدة في كتابة الأكواد لمشاريع البرمجة. وفي الوقت نفسه، تقوم الجهات التنظيمية العالمية (مثل البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا) بتقييم أثر الاستخدام الواسع للذكاء الاصطناعي على الاستقرار المالي، مع الإشارة إلى الفوائد والمخاطر الجديدة التي يجلبها. وخلاصة القول، من أنظمة الخبراء البسيطة إلى نماذج التعلّم العميق المتقدمة، يتسارع دمج الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية بوتيرة متزايدة، ما يعيد تشكيل طريقة عمل البنوك وتنافسيتها في العصر الرقمي.

تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاع المصرفي والمالي

الاتجاهات العالمية لتبنّي الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي

يُعدّ تبنّي الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي ظاهرة عالمية، تدفعها كل من ضغوط المنافسة والتقدّم التكنولوجي. أظهر استطلاع عالمي عام 2024 أنّ 78% من المؤسسات تستخدم الذكاء الاصطناعي في وظيفة تجارية واحدة على الأقل، ارتفاعًا من 55% قبل بضع سنوات فقط. وفي القطاع المصرفي تحديدًا، أفادت الغالبية العظمى من المؤسسات باستخدامها نماذج الذكاء الاصطناعي أو التعلّم الآلي؛ إذ كشف استطلاع صناعي عام 2023 أن 73% من البنوك تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي أو التعلّم الآلي، وكانت مراقبة الاحتيال الحالة الأكثر شيوعًا (84% من هذه البنوك تستخدم الذكاء الاصطناعي لمراقبة الاحتيال). ويعكس هذا الانتشار الواسع القيمة المثبتة للذكاء الاصطناعي في الوظائف المصرفية الأساسية – بدءًا من اكتشاف المعاملات الاحتيالية وصولاً إلى أتمتة قرارات منح القروض.

على الصعيد العالمي، يشهد الاستثمار في الذكاء الاصطناعي للخدمات المالية قفزة كبيرة. ويقدّر المحلّلون أن الذكاء الاصطناعي قد يساهم بما يصل إلى 15.7 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030، مع توقّع أن يكون القطاع المصرفي من أبرز المستفيدين. تتصدّر الولايات المتحدة والصين الاستثمار والأبحاث في الذكاء الاصطناعي، لكن مناطق أخرى تتحرك بسرعة للاستفادة منه في القطاع المالي. فعلى سبيل المثال، تعتمد البنوك الأوروبية الذكاء الاصطناعي ضمن أطر تنظيمية أكثر صرامة (مثل اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR وقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي المرتقب)، مركّزة على "الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير" وآليات التحكم بالمخاطر لضمان الامتثال والنزاهة. أما في الأسواق الناشئة، فيُنظر إلى الذكاء الاصطناعي كأداة لتجاوز المراحل التقليدية وتوسيع الشمول المالي. وقد أشارت مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إمكانات التكنولوجيا المالية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في توسيع الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية في مناطق مثل جنوب آسيا وأفريقيا، حيث كان انتشار الخدمات المصرفية التقليدية محدودًا.

تشمل الاتجاهات العالمية أيضًا الذكاء الاصطناعي التوليدي. فقد قدّرت دراسة حديثة لشركة ماكينزي أن الذكاء الاصطناعي التوليدي قد يضيف ما بين 2.6 و4.4 تريليون دولار من القيمة الاقتصادية سنويًا عبر مختلف القطاعات، بالإضافة إلى الفوائد التي حققتها أجيال الذكاء الاصطناعي السابقة. ويُعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات التي ستجني مكاسب كبيرة من الذكاء الاصطناعي التوليدي نظرًا لطبيعته القائمة على البيانات وكثافة تفاعله مع العملاء. ونتيجة لذلك، تستكشف البنوك حول العالم تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في مهام مثل صياغة الوثائق التنظيمية، وتقديم مساعدين افتراضيين بقدرات محادثة شبيهة بالبشر، وتحليل البيانات غير المنظمة الضخمة (مثل العقود القانونية أو نصوص مكالمات الأرباح) لاستخلاص الرؤى.

ومع ذلك، يصاحب الاندفاع العالمي نحو الذكاء الاصطناعي مزيد من الرقابة. فقد بدأت الهيئات الدولية – مثل مجلس الاستقرار المالي (FSB) ولجنة بازل – مناقشات حول حوكمة الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي، بهدف الحد من المخاطر النظامية (مثل اعتماد العديد من البنوك على عدد محدود من مزوّدي الذكاء الاصطناعي) ومنع العواقب غير المقصودة مثل التأثيرات الجماعية في الأسواق. كما يوجد اعتراف مشترك بالتحديات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي؛ إذ تثير قضايا مثل التحيّز الخوارزمي في قرارات الائتمان أو احتمالية فقدان الوظائف نقاشات في المراكز المالية من نيويورك إلى لندن وسنغافورة. وسنستعرض لاحقًا هذه السلبيات بالتفصيل. أولاً، سنتطرق إلى المشهد الإقليمي لمعرفة كيفية تطبيق الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي عمليًا.

تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاع المصرفي والمالي

الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي بالولايات المتحدة

تحتضن الولايات المتحدة أحد أكثر القطاعات المالية تقدّمًا في استخدام الذكاء الاصطناعي، بقيادة المؤسسات المصرفية الكبرى ونظام بيئي نشط للتكنولوجيا المالية (FinTech). وقد استثمرت البنوك الأمريكية بكثافة في البحث والتطوير والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي – فعلى سبيل المثال، رفعت مجموعة جيه بي مورغان تشيس ميزانيتها التقنية إلى 11.4 مليار دولار في عام 2019، مع تخصيص جزء كبير منها لمبادرات الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي. وأسفر هذا الاستثمار عن تطبيقات ملموسة عبر العديد من الخدمات المصرفية:

الذكاء الاصطناعي لأتمتة العمليات: يُعدّ نظام الذكاء الاصطناعي الداخلي البارز لشركة جيه بي مورغان، والمعروف باسم COiN (Contract Intelligence)، مثالًا رائدًا؛ إذ يستخدم التعلّم الآلي لمراجعة الوثائق القانونية (مثل اتفاقيات الائتمان) في غضون ثوانٍ – وهي مهمة كانت تستغرق سابقًا 360 ألف ساعة عمل يدوي. وبحلول عام 2017، تم نشر نظام COiN لتحليل آلاف العقود المعقدة، مما خفّض بشكل كبير تكاليف التشغيل ومعدلات الأخطاء في معالجة الوثائق. وبالمثل، استخدمت البنوك الأمريكية تقنيات التعرّف البصري على الحروف (OCR) ومعالجة اللغة الطبيعية (NLP)المدعومة بالذكاء الاصطناعي لأتمتة الأعمال الورقية، بدءًا من طلبات الرهن العقاري وحتى التقارير الرقابية.

روبوتات المحادثة لخدمة العملاء: أطلقت عدة بنوك أمريكية رائدة مساعدين افتراضيين مدعومين بالذكاء الاصطناعي لتعزيز خدمة العملاء. ويُعدّ "Erica"من بنك أوف أمريكا مثالًا بارزًا – وهو روبوت محادثة مدمج في تطبيق البنك على الهواتف الذكية، يمكنه التعامل مع استفسارات الأرصدة، وتذكير الفواتير، والتحويلات المالية، وغير ذلك عبر الصوت أو النص. وقد تم طرحه لجميع العملاء في عام 2018، وتجاوز عدد مستخدميه 6 ملايين مستخدم بحلول عام 2019. ويوفّر "Erica"تحليلات استباقية، مثل تحذير العميل إذا أشارت أنماط إنفاقه إلى خطر السحب على المكشوف خلال الأسبوع التالي. وقد ساهم ذلك في تعزيز تفاعل العملاء ورضاهم، مع تقليل الضغط على مراكز الاتصال. كما أطلقت بنوك أخرى (مثل ويلز فارجو وكابيتال ون) روبوتات محادثة مماثلة أو دمجت خدماتها في منصات مثل فيسبوك ماسنجر لتقديم دعم على مدار الساعة بتكلفة فعّالة.

مثال توضيحي: يقدّم المساعد الذكي "Erica" التابع لبنك أوف أمريكا لعملائه رؤى مالية مخصصة، مثل توقعات الرصيد لمدة سبعة أيام التي تشير إلى مخاطر السحب على المكشوف. ومن خلال تحليل إيداعات العميل وأنماط إنفاقه، يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم تحذيرات ونصائح استباقية (مثل الادخار أو تجنب الرسوم)، مما يعزز التخطيط المالي ويزيد من الثقة.

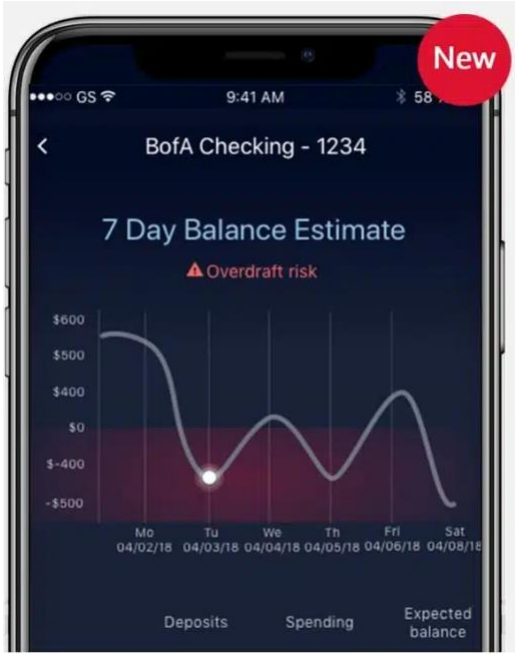

تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاع المصرفي والمالي

كشف الاحتيال والأمن: تستفيد البنوك الأمريكية على نطاق واسع من الذكاء الاصطناعي في منع الاحتيال، معتمدةً على مجموعات ضخمة من بيانات المعاملات لتدريب النماذج. ووفقًا لاستطلاع أجرته جمعية إدارة المخاطر (Risk Management Association) في عام 2023، فإن 84% من استخدامات الذكاء الاصطناعي/التعلّم الآلي في البنوك مخصص لكشف الاحتيال، مما يجعله أبرز حالات استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي. تعتمد البنوك خوارزميات تراقب تدفقات المعاملات في الوقت الفعلي وسلوك العملاء لاكتشاف الشذوذ (مثل المواقع غير المعتادة، أو المبالغ غير المألوفة، أو بصمات الأجهزة) التي قد تشير إلى الاحتيال. فعلى سبيل المثال، استثمر سيتي بنك في شركة ذكاء اصطناعي (Feedzai) ودمج برمجياتها لتعزيز مراقبة الاحتيال ومكافحة غسل الأموال في المعاملات العالمية. تستطيع هذه الأنظمة تجميد الأنشطة المشبوهة أو الإبلاغ عنها بسرعة أكبر بكثير من المراجعة البشرية، مما يقلّل بشكل كبير خسائر الاحتيال. كما أشارت شركات تأمين أمريكية مثل USAA إلى نجاحها باستخدام الذكاء الاصطناعي للكشف الاستباقي عن سرقة الهوية والاحتيال في بطاقات الائتمان، مما وفّر المال وحمى العملاء.

إدارة المخاطر والتداول: كانت شركات وول ستريت من أوائل الجهات التي تبنّت الذكاء الاصطناعي في التداول. واليوم، تستخدم فرق التداول الكمي في البنوك وصناديق التحوط الذكاء الاصطناعي لتحديد فرص التداول وإدارة المحافظ الاستثمارية. وتقوم النماذج بتحليل الأخبار وبيانات السوق وحتى صور الأقمار الصناعية أو مشاعر وسائل التواصل الاجتماعي لاتخاذ قرارات تداول فورية أو تحسين أداء المحافظ. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم البنوك التعلّم الآلي في تقييم مخاطر الائتمان – على سبيل المثال، تحسين نماذج تقييم الجدارة الائتمانية من خلال دمج بيانات غير تقليدية وأنماط أكثر تعقيدًا من مقاييس مكاتب الائتمان الكلاسيكية. وخلال اختبارات الضغط التي يجريها الاحتياطي الفيدرالي، طبّقت بعض البنوك الذكاء الاصطناعي لتحسين نماذج تخطيط رأس المال (تعاونت Citi مع شركة ناشئة تُدعى Ayasdi للمساعدة في نمذجة اختبارات الضغط الرقابية). علاوة على ذلك، تستخدم البنوك الأمريكية الكبرى الذكاء الاصطناعي للامتثال الرقابي والمراقبة. فقد طوّرت JPMorgan برنامجًا يعتمد على معالجة اللغة الطبيعية للمساعدة في تحليل التغييرات التنظيمية ووثائق الامتثال والإشارة إليها، مما خفّف العبء اليدوي عن فرق الامتثال.

كما يقود قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech) في الولايات المتحدة الابتكار في الذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال، تستخدم PayPal الذكاء الاصطناعي لتقييم مخاطر الاحتيال في المعاملات بشكل فوري، بينما يستخدم المقرضون الجدد مثل Upstart نماذج ائتمانية مدعومة بالذكاء الاصطناعي للموافقة على قروض استهلاكية غالبًا ما تتجاهلها المقاييس التقليدية، وقد أفادت تقارير بتحقيق معدلات تعثر أقل في الوقت ذاته. وبشكل عام، تنسب المؤسسات المالية الأمريكية الفضل إلى الذكاء الاصطناعي في رفع الكفاءة والإيرادات؛ فقد وجدت دراسة لشركة Boston Consulting Group أن البنوك التي تستخدم الذكاء الاصطناعي بفاعلية يمكن أن تعزز إنتاجيتها بنسبة تتراوح بين 30-50% في بعض الوظائف، رغم أن العديد من المؤسسات ما زالت في مراحل تجريبية. ومن الجدير بالذكر أن الجهات التنظيمية الأمريكية (مثل مكتب مراقب العملة والاحتياطي الفيدرالي) تدرس عن كثب تأثير الذكاء الاصطناعي، حيث تصدر إرشادات حول إدارة مخاطر النماذج والإقراض العادل لضمان استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بمسؤولية (على سبيل المثال، التأكيد على ضرورة امتثال قرارات الائتمان التي يصدرها الذكاء الاصطناعي لقوانين مكافحة التمييز).

تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاع المصرفي والمالي

الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي الصيني

تبنّت الصين الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي والمالي على نطاق غير مسبوق، مدفوعةً بسكان ملمين بالتكنولوجيا، ودخول شركات التكنولوجيا العملاقة مجال الخدمات المالية، ودعم حكومي قوي. فقد دمجت المؤسسات المالية الصينية – بدءًا من البنوك المملوكة للدولة وصولاً إلى عمالقة التكنولوجيا المالية – الذكاء الاصطناعي في جميع جوانب العمل المصرفي تقريبًا:

المدفوعات الرقمية ونظام التكنولوجيا المالية: شهدت الصين طفرة في مجال التكنولوجيا المالية بقيادة منصات مثل Alipay التابعة لمجموعة Ant Group وWeChat Pay التابعة لشركة Tencent، والتي اعتمدت على خوارزميات الذكاء الاصطناعي لإدارة المدفوعات والائتمان والاستثمارات لمئات الملايين من المستخدمين. ومن الأمثلة الشهيرة نموذج الإقراض "310" المدعوم بالذكاء الاصطناعي من مجموعة Ant Group، الذي يتيح تقديم قروض صغيرة فورية بدون ضمانات للشركات الصغيرة والأفراد. تتم العملية في 3 دقائق للتقديم، وثانية واحدة للموافقة، وصفر تدخّل بشري، بفضل خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي تحلل بيانات المقترض لحظيًا. خفّض هذا النموذج تكلفة القرض الواحد إلى حوالي 2يوان صيني (≈0.30 دولار) مما مكن بنك MYbankالتابع لـ Ant من خدمة عشرات الملايين من المقترضين الصغار الذين لم يكن لديهم سابقًا إمكانية الحصول على الائتمان. وتستخدم النماذج بيانات بديلة (مثل مبيعات التجارة الإلكترونية، وفواتير الخدمات) لتقييم الجدارة الائتمانية، وغالبًا ما تتفوّق على الطرق التقليدية، مما حسّن بشكل كبير الشمول المالي. وبالمثل، استخدم صندوق السوق النقدي Yu'e Baoالتابع لمجموعة – Ant الذي كان في وقت ما الأكبر عالميًا – الذكاء الاصطناعي لتخصيص التوصيات الاستثمارية وإدارة السيولة لأكثر من 300 مليون مستثمر.

بنوك الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي: تستخدم البنوك الرقمية الجديدة والبنوك التقليدية في الصين الذكاء الاصطناعي بشكل واسع لتوسيع خدماتها. يُعدّ WeBank، وهو أول بنك صيني يعمل بالكامل عبر الإنترنت (مدعوم من Tencent)، مثالًا بارزًا؛ إذ يخدم أكثر من 340مليون عميل فردي و 2.8مليون شركة صغيرة ومتوسطة عبر منصة رقمية بالكامل. ويعزو البنك قدرته على إدارة هذا الحجم إلى الذكاء الاصطناعي والأتمتة: إذ يشكل المهندسون أكثر من نصف موظفيه، وتبلغ تكلفة تقنية المعلومات لكل حساب حوالي 2.2يوان صيني (≈0.40 دولار) فقط – أي نحو عُشر التكلفة في البنوك التقليدية. يعتمد WeBank على الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات الائتمان، مما يسمح بالموافقة على القروض في ثوانٍ بدلًا من أيام. كما يستخدم البنك الذكاء الاصطناعي في التفاعل مع العملاء (روبوتات المحادثة)، وتقنية التعرف على الوجه للتحقق من الهوية عن بُعد(eKYC) ، وتقنيات التعلّم الاتحادي (Federated Learning) لتدريب نماذج التعلّم الآلي على بيانات موزعة دون المساس بالخصوصية. سمحت هذه التقنيات لـ WeBankبالعمل بكفاءة عالية والوصول إلى العملاء الذين اعتبرتهم البنوك التقليدية مكلفين للغاية لخدمتهم، مما يوضح كيف يمكن للذكاء الاصطناعي تعزيز الشمول المالي. وكما ذكر المدير المالي للبنك، فإن العديد من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الذين لم يتمكنوا من الحصول على قروض من البنوك التقليدية أصبحوا الآن يحصلون على الائتمان في ثوانٍ من خلال هذه العمليات المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

تقييم الجدارة الائتمانية وإدارة المخاطر: دمجت البنوك الصينية التقليدية (مثل بنك الصين الصناعي والتجاري وبنك الصين الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر ومنح الائتمان، غالبًا بالشراكة مع شركات التكنولوجيا. وتستفيد هذه البنوك من الذكاء الاصطناعي في تقييم

الجدارة الائتمانية بما يتجاوز نظام مكاتب الائتمان التقليدي. فعلى سبيل المثال، يستخدم المقرضون الصينيون نماذج التعلّم الآلي لتقييم طلبات قروض الشركات الصغيرة من خلال تحليل بيانات المبيعات والضرائب وحتى صور الأقمار الصناعية للأنشطة التجارية. وتقدم منصات الائتمان المدعومة بالذكاء الاصطناعي مثل OneConnect التابعة لشركة Ping An أدوات ذكاء اصطناعي للبنوك الأخرى لتقييم المخاطر، وكشف الاحتيال، وحتى إعداد التقارير الرقابية. ووفقًا لدراسة منشورة في مجلة Nature، تستخدم البنوك الصينية الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع في تقييم الجدارة الائتمانية، وإدارة علاقات العملاء، والدعم الآلي للعملاء. كما أن دفع الحكومة نحو اعتماد العملة الرقمية الوطنية اليوان الرقمي يستفيد أيضًا من الذكاء الاصطناعي لمراقبة المعاملات والكشف عن الأنشطة غير المشروعة، مما يؤكد مدى تعمق دمج الذكاء الاصطناعي في البنية التحتية المالية للصين.

الدعم الحكومي والسياسات: أولت الحكومة الصينية الذكاء الاصطناعي أولوية واضحة في استراتيجياتها الوطنية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على القطاع المالي. ففي عام 2017، أصدر مجلس الدولة الصيني خطة تطوير الجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي، محددًا أهدافًا طموحة في هذا المجال. وشجّع المنظمون البنوك على الابتكار باستخدام الذكاء الاصطناعي، كما أنشأت الحكومات المحلية مراكز ابتكار للذكاء الاصطناعي (مثل شنتشن وهانغتشو) تتضمن بيئات اختبار للتكنولوجيا المالية (FinTech Sandboxes). ومن الجدير بالذكر أن البنوك الصينية الكبرى أطلقت برامج تمويل ضخمة لدعم الذكاء الاصطناعي: حيث أطلق بنك الصين برنامج تمويل لمدة خمس سنوات بقيمة 138 مليار دولار للاستثمار في قطاعات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا. كما خصص بنك الشعب الصيني والبنوك الأخرى صناديق مماثلة، في إشارة إلى أن البنوك ليست مجرد مستخدم للذكاء الاصطناعي بل ممول رئيسي لنمو هذه الصناعة. وتساهم شركات التكنولوجيا الصينية العملاقة – علي بابا وتينسنت وبايدو – في طمس الفارق بين التكنولوجيا والتمويل، حيث تدمج الخدمات المالية في منصاتها وتصدّر حلول الذكاء الاصطناعي إلى البنوك التقليدية.

الفرص والتحديات: أثمر التوسع الكبير في اعتماد الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي الصيني عن فوائد ملموسة: فقد أصبح ملايين المستهلكين الذين لم يكن لديهم حسابات مصرفية أو وصول كافٍ للخدمات المالية يحصلون الآن على الائتمان والتأمين عبر منصات مدعومة بالذكاء الاصطناعي. كما تراجع الاحتيال في المدفوعات وفقًا للتقارير بفضل أنظمة الأمن المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وانخفضت تكاليف التشغيل للعديد من المعاملات بشكل ملحوظ. ومع ذلك، لا يخلو الأمر من تحديات. إذ تتزايد المخاوف بشأن خصوصية البيانات بين الجمهور الصيني مع توسع أنظمة المراقبة بالذكاء الاصطناعي. إضافة إلى ذلك، دفعت الاعتمادية على الرقائق والبرامج الأجنبية الحكومة إلى السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي (مثل تطوير رقائق ذكاء اصطناعي محلية، كما أشار الرئيس شي جين بينغ في عام 2025). وعلى الصعيد الدولي، يلقى النهج الصيني المتقدم في تبنّي الذكاء الاصطناعي اهتمامًا واسعًا؛ إذ يقدّم نموذجًا للشمول المالي المدفوع بالتكنولوجيا المالية، لكنه يثير أيضًا تساؤلات حول كيفية تحقيق التوازن بين الابتكار والخصوصية والعدالة – وهي قضايا يتعامل معها المنظمون الصينيون الآن بجدية.

الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي والمالي بدول مجلس التعاون الخليجي (GCC)

تعمل دول مجلس التعاون الخليجي – بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، وعُمان – على الاستثمار بنشاط في مجال الذكاء الاصطناعي كجزء من خطط التحديث الاقتصادي الشاملة (مثل رؤية السعودية 2030 والاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في الإمارات .وفي القطاع المالي، ترى البنوك والجهات التنظيمية في المنطقة أن الذكاء الاصطناعي وسيلة لتحسين الكفاءة وتعزيز تجربة العملاء، ودفع اقتصاداتها لتكون في طليعة الابتكار في التكنولوجيا المالية. ورغم أن هذا القطاع لا يزال في مرحلة تطوير مقارنةً بالولايات المتحدة أو الصين، فقد حققت المنطقة خطوات بارزة في تبنّي الذكاء الاصطناعي في العمل المصرفي:

الاستراتيجيات الوطنية والاستثمار: أطلقت عدة دول خليجية برامج وطنية للذكاء الاصطناعي تشمل الخدمات المالية. كانت الإمارات أول دولة تعيّن وزيرًا للذكاء الاصطناعي، ولديها استراتيجية تهدف لجعل الحكومة (بما في ذلك الجهات الرقابية المالية) أكثر اعتمادًا على الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2031. من جانبها، أسست المملكة العربية السعودية الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) وتستهدف أن تصبح رائدة عالميًا في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030. وتُترجم هذه المبادرات من أعلى إلى استثمارات ضخمة: فمن المتوقع أن يسهم الذكاء الاصطناعي بـ 320مليار دولار في اقتصاد الشرق الأوسط بحلول عام 2030، منها 135مليار دولار للسعودية وحدها 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 14%من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات من مكاسب الذكاء الاصطناعي. ويعكس ذلك نموًا سنويًا استثنائيًا في مساهمة الذكاء الاصطناعي الاقتصادية (يُقدّر بين 20–34% سنويًا في المنطقة). ومن المتوقع أن يتركز جزء كبير من هذه القيمة في القطاع المالي من خلال تعزيز الإنتاجية وتطوير الخدمات الرقمية الجديدة.

ابتكار البنوك وحالات الاستخدام: بدأت البنوك الخليجية الرائدة، لا سيما في الإمارات والسعودية، بدمج حلول الذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال، شرع بنك الإمارات دبي الوطني وهو من أكبر البنوك في الإمارات، في تنفيذ تحول شامل قائم على الذكاء الاصطناعي منذ عام 2021. فقد بنى البنك أكثر من 100نموذج ذكاء اصطناعي عبر عملياته خلال عامين، وشكّل فريق تحليلات يضم أكثر من 70متخصصًا لتطبيق حالات استخدام تشمل تخصيص الخدمات للعملاء وأتمتة العمليات. يستخدم البنك الذكاء الاصطناعي التنبؤي لتقديم تجارب مصممة خصيصًا للعملاء – مثل محرك التخصيص الفائق الذي يقدم لعملاء التجزئة نصائح استثمارية مناسبة لسلوكهم واحتياجاتهم، حتى لأولئك الذين يستثمرون لأول مرة. ويشير البنك إلى أن دمج الذكاء الاصطناعي في القرارات "من مجلس الإدارة وحتى تفاعلات العملاء" يستهدف تحقيق عائد استثمار يتراوح بين 5–7 أضعاف من خلال زيادة الكفاءة والإيرادات.

فيما يتعلق بتقنيات الذكاء الاصطناعي الموجهة للعملاء، جربت البنوك الخليجية الروبوتات التفاعلية والمساعدين الافتراضيين. على سبيل المثال، قدم بنك الإمارات دبي الوطني في عام 2016 روبوتًا شبيهًا بالبشر يُدعى "Pepper" في بعض الفروع للتفاعل مع العملاء من خلال تقديم معلومات أساسية وخدمات ترفيهية. ورغم أن Pepper كان أشبه بحملة تسويقية، إلا أنه أظهر توجه البنك الرقمي وجمع ملاحظات حول تفاعل الجمهور مع الذكاء الاصطناعي. وعلى نحو عملي أكثر، أطلق البنك أيضًا مساعدًا صوتيًا مدعومًا بالذكاء الاصطناعي في نظامه للخدمات الهاتفية للتحقق من هوية العملاء والرد على الاستفسارات باللغتين العربية والإنجليزية،

تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاع المصرفي والمالي

مما سرّع الخدمة وخفف الضغط عن مراكز الاتصال.

.

مثال توضيحي:
نشر بنك الإمارات دبي الوطني الروبوت الودود "Pepper" المدعوم بالذكاء الاصطناعي في بعض الفروع والفعاليات في دولة الإمارات. يستطيع Pepper الترحيب بالعملاء، والإجابة عن الأسئلة الأساسية، وإرشادهم إلى الخدمات بطريقة تفاعلية جذابة. تستخدم البنوك الخليجية مثل هذه الابتكارات لتعريف العملاء بالذكاء الاصطناعي وتحسين تجربة الخدمات المصرفية بلمسة عصرية تفاعلية.

الذكاء الاصطناعي في البنوك السعودية:
تسارع البنوك السعودية في تبنّي الذكاء الاصطناعي بفضل الدعم التنظيمي والدوافع التنافسية. أنشأ البنك المركزي السعودي ساما بيئة تجريبية تنظيمية (Sandbox) اعتمدت أكثر من 20 حلًا للتكنولوجيا المالية (العديد منها يستخدم الذكاء الاصطناعي) لدعم أهداف رؤية السعودية 2030.
اعتمدت بنوك كبرى مثل البنك الأهلي السعودي (SNB)الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر وخدمة العملاء. يستخدم البنك نظام كشف احتيال قائمًا على الذكاء الاصطناعي لمراجعة معاملات العملاء وسلوكهم، ورصد الشذوذ في الوقت الفعلي كما يقدم دعمًا عبر روبوت محادثة ذكي يعمل على مدار الساعة بذكاء اصطناعي وبعدة لغات، لتوفير استجابات فورية وتفريغ الموظفين البشريين لمعالجة المشكلات المعقدة.
من جهة أخرى، قدّم مصرف الراجحي روبوت المحادثة **"رافي"** في تطبيقه المصرفي ومنصاته الإلكترونية للتعامل مع طلبات العملاء بالمحادثة باللغة العربية، ما يعكس كيفية تخصيص البنوك السعودية للذكاء الاصطناعي وفق اللغة والثقافة المحلية.
بالإضافة إلى خدمات الأفراد، تطبق البنوك السعودية الذكاء الاصطناعي في الامتثال (على سبيل المثال، للامتثال للوائح الملكية المستفيدة الجديدة عبر مراقبة هيكل الشركات بذكاء)، وكذلك في منح الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يساعد الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات البديلة لتوسيع نطاق منح القروض.

الكويت وقطر ودول أخرى:
تتقدم الأسواق الخليجية الأصغر أيضًا في تجارب الذكاء الاصطناعي. ففي الكويت، أطلق بيت التمويل الكويتي – (KFH) أحد أبرز البنوك الإسلامية في المنطقة – في منتصف عام 2025 "فهد"، والذي يُوصف بأنه أول موظف افتراضي مدعوم بالذكاء الاصطناعي في الكويت. يُعتبر فهد بمثابة صورة رقمية/روبوتية بحجم الإنسان يتفاعل مع زوار الفروع: يشرح منتجات البنك، ويجيب عن استفسارات العملاء، ويُرشد المستخدمين حتى إلى طريقة استخدام أجهزة الصراف الآلي باللغتين العربية والإنجليزية.
يُبرز هذا الموظف الرقمي الدائم كيف تدمج البنوك الخليجية الذكاء الاصطناعي مع الحضور الفعلي لتحسين الخدمة. كما استخدم البنك الذكاء الاصطناعي لتحليل المشاعر في مكالمات العملاء للحصول على ملاحظات آنية وتحسين جودة الخدمة.
في البحرين، أطلقت بنوك مثل بنك ABC والبنك الخليجي الدولي عروضًا رقمية بالكامل (مثل البنوك المخصصة للهاتف المحمول فقط) تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتقديم نصائح مالية مخصصة وأتمتة عمليات تسجيل العملاء

تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاع المصرفي والمالي

(باستخدام تقنيات التعرف على الوجه والذكاء الاصطناعي لمعالجة المستندات.
أما البنوك القطرية، فتدرس استخدام الذكاء الاصطناعي للامتثال والأمن السيبراني، بما يتماشى مع استراتيجية الذكاء الاصطناعي الوطنية للدولة (الصادرة في 2019 وعلى مستوى المنطقة، تظهر شركات ناشئة متخصصة في الذكاء الاصطناعي (للخدمات مثل المدفوعات، الإقراض، التكنولوجيا التنظيمية، وغيرها)، وغالبًا ما تتعاون مع البنوك التقليدية بدعم من الجهات التنظيمية التي ترى في التكنولوجيا المالية وسيلة لتنويع الاقتصادات المعتمدة على النفط والغاز.

التعاون الإقليمي:
تتعاون البنوك والحكومات الخليجية أيضًا في تبادل المعرفة حول الذكاء الاصطناعي. يسهل صندوق النقد العربي والمؤتمرات الإقليمية (مثل Fintech Abu Dhabi السنوي ومؤتمر LEAP في السعودية) تبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في القطاع المالي. وأشارت دراسة لشركة McKinsey عام 2024 إلى أنه رغم سرعة المؤسسات الخليجية في تجربة الذكاء الاصطناعي التوليدي، فإن القليل منها فقط يحقق قيمة ملموسة حتى الآن – ما يشير إلى أن العديد من البنوك لا تزال في مرحلة التجريب وتحتاج إلى التوسع في التنفيذ بشكل استراتيجي.

الفوائد والتحديات:
من المتوقع أن تكون فوائد الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي الخليجي كبيرة – تحسين الكفاءة التشغيلية، تعزيز كشف الاحتيال، وتطوير الخدمات المقدمة للعملاء – وهي عناصر حاسمة في ظل تنافس هذه البنوك عالميًا ومع شركات التكنولوجيا المالية.
ومع ذلك، تواجه المنطقة تحديات خاصة. هناك فجوة في المهارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات في القطاع المالي الخليجي؛ إذ تعتمد البنوك غالبًا على المواهب الأجنبية أو مزوّدي الخدمات الخارجيين للحصول على حلول متقدمة. استجابة لذلك، أطلقت بعض البنوك الخليجية أكاديميات ذكاء اصطناعي لتدريب موظفيها، كما توسّع الجامعات في الإمارات والسعودية برامج الذكاء الاصطناعي.
تحدٍ آخر يتمثل في سياسات توطين البيانات والخصوصية :فمع فرض الحكومات تخزين البيانات محليًا (لدواعي الأمن والسيادة)، يتعين على البنوك بناء بنى تحتية محلية قوية للسحابة أو مراكز البيانات لدعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، غالبًا بالشراكة مع مزوّدي خدمات سحابية عالميين مثل Microsoft وOracle اللتين تفتتحان مراكز سحابية في الإمارات والسعودية لدعم هذه الاحتياجات
أما من الناحية التنظيمية، فقد اتسمت الجهات الرقابية الخليجية حتى الآن بالمرونة والدعم للابتكار –إذ كانت البحرين وأبوظبي من أوائل المناطق التي أنشأت بيئات اختبار للتكنولوجيا المالية في المنطقة – لكنها في الوقت ذاته تولي اهتمامًا للمخاطر مثل التهديدات السيبرانية وحماية المستهلك، وتعمل على وضع إرشادات خاصة باستخدام الذكاء الاصطناعي في البنوك.
وسننتقل لاحقًا لمناقشة المزايا والعيوب العامة للذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي، والتي تنعكس في سياق دول مجلس التعاون الخليجي أيضًا.

تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاع المصرفي والمالي

الفوائد الرئيسية للذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي والمالي

توفر تقنيات الذكاء الاصطناعي فوائد عديدة للبنوك والمؤسسات المالية، مما يخلق قيمة في مجالات تمتد من الكفاءة وتخفيض التكاليف إلى تحسين اتخاذ القرار وزيادة رضا العملاء. فيما يلي بعض من أبرز مزايا الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي والمالي:

تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف:
تعمل أتمتة العمليات بالذكاء الاصطناعي على تسريع المهام التي كانت تتم يدويًا وتستغرق وقتًا طويلًا بشكل كبير. يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف التشغيل. على سبيل المثال، يستطيع نظام مراجعة الوثائق بالذكاء الاصطناعي COiNالتابع لبنك JPMorgan تحليل أكثر من 12,000اتفاقية ائتمان في ثوانٍ، وهي مهمة كانت تتطلب مئات الآلاف من ساعات العمل من المحامين. وبالمثل، تقوم روبوتات أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) المدعومة غالبًا بالذكاء الاصطناعي بتنفيذ المهام الروتينية في الإدارات الخلفية، مثل إدخال البيانات، وتسوية الحسابات، وإعداد التقارير، بسرعة أكبر وبأخطاء أقل مقارنة بالبشر. أظهر استطلاع أجرته شركة McKinseyأن الشركات التي تبنّت الذكاء الاصطناعي في التمويل شهدت انخفاضًا متوسطًا بنسبة 30% في أوقات معالجة العمليات الأساسية. يمكن إعادة استثمار الوفورات الناتجة عن هذه الكفاءة في الابتكار أو تمريرها للعملاء.
توضح البنوك الرقمية بالكامل إمكانات الكفاءة: إذ يعمل بنك WeBankفي الصين، من خلال الاستفادة من الذكاء الاصطناعي والبنية السحابية، بتكلفة تبلغ نحو عُشر التكلفة لكل عميل مقارنة بالبنوك التقليدية. كما يتيح الذكاء الاصطناعي التشغيل المستمر على مدار الساعة، مما يسمح بإجراء عمليات مثل الموافقات التلقائية على القروض في منتصف الليل دون الحاجة إلى نوبات عمل إضافية للموظفين.

تعزيز كشف الاحتيال والأمن:
يُعدّ منع الاحتيال أحد أبرز نجاحات الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي. إذ تستطيع نماذج التعلّم الآلي تحليل كميات هائلة من بيانات المعاملات في الوقت الفعلي لاكتشاف الأنماط أو الشذوذ التي تشير إلى الاحتيال – بما يفوق قدرة الأنظمة القائمة على القواعد أو الفرق البشرية. تعمل هذه الأنظمة على تحسين سرعة ودقة اكتشاف الاحتيال. فعلى سبيل المثال، تتمكن البنوك الآن من رصد العديد من محاولات الاحتيال على البطاقات الائتمانية بشكل فوري باستخدام نماذج التعلّم الآلي التي تميز الانحرافات عن سلوك إنفاق حامل البطاقة المعتاد (الموقع، التاجر، المبلغ، إلخ. ووفقًا لـ جمعية إدارة المخاطر، فإن 84%من البنوك تستخدم الذكاء الاصطناعي/التعلّم الآلي لاكتشاف الاحتيال، مما يعكس مدى أهميته. كما ساعد الذكاء الاصطناعي على تقليل الإنذارات الكاذبة (المعاملات السليمة التي يتم تصنيفها خطأً على أنها احتيالية) من خلال تحسين فهم سياق سلوك العميل.
وبالإضافة إلى المعاملات، يعزز الذكاء الاصطناعي الأمان في مجالات أخرى – مثل استخدام تقنية التعرف على الوجه أو البصمة الصوتية للتحقق من هوية العملاء)لمنع سرقة الهوية، وأنظمة مكافحة غسل الأموال القائمة على الذكاء الاصطناعي التي يمكنها تحديد مخططات معقدة لغسل الأموال من خلال ربط الكيانات والمعاملات عبر الشبكات.
النتيجة النهائية هي نظام مالي أكثر أمانًا مع انخفاض خسائر الاحتيال وزيادة ثقة العملاء.

تحسين إدارة المخاطر واتخاذ القرار:
يساهم الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في نمذجة المخاطر والتحليلات التنبؤية. ففي الإقراض، يأخذ التقييم الائتماني المدعوم بالذكاء الاصطناعي في الاعتبار مجموعة أوسع من المتغيرات (بما في ذلك البيانات غير التقليدية) والعلاقات غير الخطية المعقدة، مما يؤدي إلى توقعات أكثر دقة لمخاطر التعثر. ونتيجة لذلك، يمكن للبنوك منح الائتمان للمقترضين ذوي الجدارة الذين قد تغفلهم الطرق التقليدية، مع

تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاع المصرفي والمالي

تجنب المخاطر العالية – وهو ما يحسن أداء محفظة القروض ككل.
وجدت دراسة أجرتها جامعة ميزوري أن البنوك التي تستخدم الذكاء الاصطناعي كانت أفضل في تحديد المقترضين ذوي الجدارة، حيث أقرضت أكثر للعملاء الآمنين وأقل للعملاء ذوي المخاطر العالية، مما أدى إلى خفض معدلات التعثر.
وفي مجال إدارة الاستثمارات، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل بيانات السوق والمؤشرات الاقتصادية وحتى اتجاهات الأخبار للتنبؤ بتحركات السوق أو تحسين تخصيص الأصول. يساعد ذلك في إدارة مخاطر المحافظ (مثل استراتيجيات التحوط المدفوعة بالذكاء الاصطناعي) وتحقيق عوائد محتملة أعلى للعملاء. كما يُستخدم الذكاء الاصطناعي في اختبارات الضغط ومراقبة المخاطر :إذ تعتمد البنوك على نماذج التعلّم الآلي لمراقبة المخاطر الناشئة باستمرار (مثل إشارات نقص السيولة أو المخاطر التشغيلية)، مما يمكّن من اتباع نهج استباقي لإدارة المخاطر.
بشكل عام، يوفر الذكاء الاصطناعي رؤى أعمق وتوقعات قائمة على البيانات، مما يساعد المديرين على اتخاذ قرارات أكثر وعيًا ودقة في مجالات مثل التسعير، وتوزيع رأس المال، والتخطيط المالي.

تجربة عملاء مخصصة وخدمات شخصية: يتيح الذكاء الاصطناعي للبنوك تقديم خدمات مخصصة للغاية على نطاق واسع، وهو ما لم يكن ممكنًا سابقًا. تحلل خوارزميات الذكاء الاصطناعي بيانات العملاء (تاريخ المعاملات، وسلوك الموقع/التطبيق، والبيانات الديموغرافية) لتخصيص التوصيات والتفاعلات لكل فرد. يعني ذلك أن العملاء يحصلون على عروض منتجات ذات صلة مثل قرض معتمد مسبقًا أو حساب توفير بعائد أعلى عند توفر المؤشرات المناسبة ونصائح مالية شخصية، وحتى تنبيهات مخصصة تتماشى مع عاداتهم.
على سبيل المثال، تقدم ميزة "Predictive Banking" من Wells Fargo تنبيهات للعملاء بشأن الفواتير القادمة التي تتجاوز المعتاد أو تقترح تحويل الأموال الفائضة إلى حسابات التوفير عند ارتفاع الأرصدة.
تساعد هذه التنبيهات المخصصة في إدارة الشؤون المالية بشكل أفضل وزيادة تفاعل العملاء مع البنك.
كما تساهم روبوتات المحادثة والمساعدون الافتراضيون في تعزيز التخصيص – إذ يرحبون بالعملاء بالاسم، ويتذكرون استفساراتهم السابقة، ويعدّلون الردود وفقًا لملف العميل. يمكن لروبوت المحادثة **Erica** من **بنك أوف أمريكا**، على سبيل المثال، **تحذير العميل قبل أيام** إذا أشارت أنماط إنفاقه إلى احتمال وصول الرصيد إلى الصفر، مما يقدم تنبيهًا استباقيًا للتخطيط المالي.

يرفع هذا المستوى من الاهتمام الشخصي رضا العملاء وولاءهم.

ومن المهم أن الذكاء الاصطناعي يمكّن من خدمة العملاء على مدار الساعة :إذ تتولى روبوتات المحادثة والمساعدون الصوتيون الرد على الاستفسارات الروتينية في أي وقت، وبعدة لغات، وباستجابات فورية. ويؤدي هذا الدعم المتاح دائمًا (مع إمكانية تصعيد الحالات المعقدة إلى الموظفين) إلى تحسين جودة الخدمة بشكل كبير وزيادة سهولة الوصول إليها.
وقد أفادت البنوك بتحقيق معدلات أعلى للاحتفاظ بالعملاء وزيادة المبيعات بفضل التخصيص المدعوم بالذكاء الاصطناعي – إذ سجل أحد البنوك الأمريكية زيادة بنسبة 15%في تحويلات المنتجات عبر الإنترنت بعد تنفيذ محرك توصية مدعوم بالذكاء الاصطناعي في تطبيقه.

أتمتة الامتثال وتقليل الأخطاء: تواجه البنوك مهام شاقة في مجال الامتثال وإعداد التقارير الرقابية، ويمكن للذكاء الاصطناعي تبسيط هذه العمليات. إذ تستطيع حلول التكنولوجيا التنظيمية (RegTech)المدعومة بالذكاء الاصطناعي مراقبة المعاملات تلقائيًا للتحقق من الامتثال للوائح (مثل اعرف عميلك ، وقواعد مكافحة غسل الأموال وإعداد التقارير المطلوبة، وتتبع

تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاع المصرفي والمالي

التغييرات في اللوائح التنظيمية. يُسهم ذلك في تقليل الأخطاء البشرية (التي قد تؤدي إلى فرض غرامات) ويخفّف العبء عن موظفي الامتثال من التعامل مع كمّ هائل من الأعمال الورقية. يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي تحليل النصوص القانونية والإشارة إلى التغييرات ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات اللازمة – على سبيل المثال، فحص تحديثات قوائم العقوبات أو قواعد متطلبات رأس المال وتنبيه البنك عند الحاجة إلى تعديل السياسات. تشير بعض التقديرات إلى أن أتمتة الامتثال باستخدام الذكاء الاصطناعي قد تخفض التكاليف المرتبطة بذلك بنسبة 30%–20%مع تحسين الدقة. بالإضافة إلى ذلك، يساعد الذكاء الاصطناعي على ضمان جودة البيانات واتساقها في التقارير من خلال التحقق من صحة المدخلات وتسوية الفروقات بين الأنظمة، مما يعزز نزاهة التقارير المالية.
تستخدم بعض البنوك الكبرى معالجة اللغة الطبيعية (NLP) لقراءة الاتصالات التجارية والإيداعات التنظيمية واكتشاف أي مؤشرات امتثال تستدعي التحقيق مثل إساءة استخدام السوق أو إشارات التداول بناءً على معلومات داخلية)، وهي مهمة يكاد يكون تنفيذها يدويًا وعلى نطاق واسع مستحيلًا.
ومن خلال أتمتة هذه المهام الرقابية المعقدة، لا يسهم الذكاء الاصطناعي في خفض التكاليف فحسب، بل يعزز أيضًا قدرات المؤسسة على الرقابة والتدقيق.

الشمول المالي والخدمات الجديدة:
يتيح الذكاء الاصطناعي نماذج جديدة للوصول إلى الفئات المحرومة من الخدمات المالية. كما هو واضح في منصات القروض الصغيرة والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في الأسواق الناشئة، يستطيع الذكاء الاصطناعي تقييم الجدارة الائتمانية دون الاعتماد على السجلات الائتمانية التقليدية، وذلك باستخدام بيانات بديلة مثل شحنات الهاتف المحمول أو فواتير الخدمات.
يتيح ذلك للبنوك وشركات التكنولوجيا المالية تقديم قروض وتأمين ومنتجات ادخار لملايين العملاء الجدد (مثل العملاء في المناطق الريفية أو العاملين في الاقتصاد الحر) بطريقة مربحة – وهو ما يشكّل فائدة اجتماعية وتجارية واضحة.
كما ساهمت الخدمات الاستشارية المدعومة بالذكاء الاصطناعي (مثل المستشارين الآليين - في خفض تكلفة الاستثمار، مما أتاح للأشخاص ذوي الأصول المحدودة الحصول على استشارات لإدارة المحافظ الاستثمارية، كانت في السابق متاحة فقط للعملاء الأثرياء.
وباختصار، يساعد الذكاء الاصطناعي على دمقرطة الخدمات المالية من خلال تقليل التكاليف الحدّية وتخصيص المنتجات وفقًا لاحتياجات الشرائح المختلفة.

الخلاصة:
عند الجمع بين هذه الفوائد، ينتج قطاع مالي أكثر كفاءةً وتمحورًا حول العملاء وأكثر مرونة. البنوك التي نفّذت الذكاء الاصطناعي بفاعلية حققت نتائج مثل :اختصار أوقات اتخاذ قرارات القروض من أيام إلى ثوانٍ ارتفاع معدلات كشف الاحتيال، زيادة الإيرادات الناتجة عن العروض المخصصة، وتبسيط العمليات التشغيلية.
وسيناقش القسم التالي الجانب الآخر من الصورة –التحديات والمخاطر المصاحبة لصعود الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي.

التحديات والعيوب المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي والمالي

رغم الفوائد الكبيرة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي، فإنه يجلب أيضًا مجموعة من التحديات والسلبيات المحتملة التي يجب على البنوك والجهات الرقابية التعامل معها. فيما يلي أبرز المخاطر والمخاوف:

المخاوف الأخلاقية والتحيز: يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي أن تُكرّس أو حتى تضخّم التحيزات الموجودة في البيانات التاريخية. وفي القطاع المالي، يثير ذلك قضايا أخلاقية وقانونية خطيرة – فعلى سبيل المثال، قد يُظهر نموذج إقراض قائم على الذكاء الاصطناعي انحيازًا لصالح أو ضد مجموعات معينة (حسب الموقع الجغرافي، العرق، الجنس، إلخ) إذا كانت هذه التحيزات موجودة في بيانات التدريب. يمكن أن يؤدي هذا التحيز الخوارزمي إلى نتائج غير عادلة أو تمييزية، مثل رفض منح القروض لمتقدمين مؤهلين من الأقليات بسبب الارتباطات المتحيزة في البيانات.
يمثل كشف هذه التحيزات وتصحيحها تحديًا كبيرًا لأن نماذج الذكاء الاصطناعي المعقدة غالبًا ما تعمل كـ"صناديق سوداء" يصعب تفسير قراراتها.
ويجعل نقص الشفافية أو القابلية للتفسير في العديد من قرارات الذكاء الاصطناعي من الصعب على البنوك ضمان عدالة مخرجات النماذج، كما يصعّب على العملاء فهم القرارات أو الاعتراض عليها.
في الاتحاد الأوروبي وغيرها من الولايات القضائية ذات القوانين الصارمة بشأن العدالة، قد يؤدي ذلك إلى انتهاكات تنظيمية .ولهذا أصبحت القابلية للتفسير وضمان العدالة من أهم القضايا لدى المؤسسات المالية التي تستخدم الذكاء الاصطناعي.
على سبيل المثال، أظهر استطلاع أجري عام 2023 لمديري المخاطر في البنوك أن ضمان تفسير نماذج الذكاء الاصطناعي وسلامتها المفاهيمية يعد أولوية رئيسية، تليها مباشرةً أهمية ضمان خلوّ النماذج من التحيزات المحظورة.
وأصبحت البنوك الآن مضطرة غالبًا إلى تأسيس لجان لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتطبيق أطر لاختبار التحيز للتخفيف من هذا الخطر – وهي مهمة معقدة تضيف عبئًا إضافيًا وقد تحد من استخدام بعض التقنيات المتقدمة (لكن غير الشفافة) للذكاء الاصطناعي.

فقدان الوظائف وتأثيره على القوى العاملة: ترافق مكاسب الكفاءة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي والأتمتة مع مخاطر فقدان الوظائف في القطاع المصرفي. يمكن تعزيز أو حتى استبدال العديد من الأدوار التقليدية – بدءًا من موظفي الصرافة وخدمة العملاء إلى محللي الإدارات الوسطى – بأنظمة ذكاء اصطناعي.
أظهر تحليل بارز أجرته Wells Fargo عام 2019 أن نحو 200,000 وظيفة مصرفية في الولايات المتحدة قد تختفي خلال العقد التالي بسبب الذكاء الاصطناعي والأتمتة.
ويمثل هذا التخفيض (حوالي 10% من القوى العاملة) الأكبر منذ الأزمة المالية لعام 2008.
وتُعتبر الأدوار التي تتضمن معالجة بيانات متكررة أو الرد على استفسارات بسيطة من العملاء الأكثر عرضة للخطر.
تُنشئ هذه التحولات تحديات اجتماعية وتنظيمية: فقد يواجه الموظفون البطالة أو الحاجة لإعادة التأهيل لشغل مناصب جديدة (مثل وظائف علوم البيانات أو الإشراف على الذكاء الاصطناعي)، وقد تواجه البنوك مقاومة داخلية أو مشاكل معنويات أثناء تأقلم القوى العاملة.
كما تبرز تساؤلات اقتصادية أوسع – فإذا فُقدت وظائف كثيرة لصالح الذكاء الاصطناعي عبر مختلف القطاعات، فقد يؤدي ذلك إلى تراجع الطلب الاستهلاكي، ما ينعكس سلبًا على الاقتصاد الذي تعمل فيه البنوك.
من الناحية الأخلاقية، يرى البعض أن على البنوك مسؤولية إعادة تدريب الموظفين لشغل مناصب جديدة ("دمج العنصر البشري في العمل مع الذكاء الاصطناعي") أو إعادة توزيعهم بدلًا من تنفيذ تسريحات جماعية.
وبأي حال، فإن الاضطراب في القوى العاملة يمثل جانبًا سلبيًا كبيرًا يتطلب إدارة دقيقة من خلال برامج إعادة التأهيل وتنفيذ مدروس للذكاء

الاصطناعي (التطبيق التدريجي، إيجاد وظائف بديلة للمسرحين، إلخ.

ارتفاع تكاليف التنفيذ: يُعد تبنّي الذكاء الاصطناعي مكلفًا – فهو يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا، والبنية التحتية للبيانات، والموارد البشرية المتخصصة.
قد تضطر البنوك إلى الإنفاق بكثافة على قدرات الحوسبة، وخدمات السحابة، ورخص البرمجيات الخاصة بمنصات الذكاء الاصطناعي، إضافةً إلى الحصول على البيانات وضمان جودتها.
كما يوجد نقص عالمي في خبراء الذكاء الاصطناعي، مما يجعل توظيفهم مكلفًا للغاية.
في دول مجلس التعاون الخليجي، على سبيل المثال، تواجه البنوك فجوة مهارات تصل إلى 42 %في وظائف الذكاء الاصطناعي والبيانات، ما يعني ضرورة الاستثمار في التدريب أو التوظيف من سوق محدود المواهب وبأسعار مرتفعة.
أما بالنسبة للبنوك الأصغر، فقد تمثل تكاليف البداية العالية وعدم وضوح العائد الفوري عائقًا أمام التبني.
حتى البنوك الكبرى غالبًا ما تجد أن مشاريع الذكاء الاصطناعي تتطلب فترات استرداد تمتد لعدة سنوات وتجارب واسعة قبل تحقيق النتائج المرجوة، مما قد يضغط على الميزانيات وصبر الإدارة التنفيذية.
علاوةً على ذلك، قد يكون دمج الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القديمة معقدًا ومكلفًا – حيث تمتلك العديد من البنوك أنظمة أساسية مجزأة وقديمة تحتاج إلى تحديثات أو أنظمة وسيطة لتمكين الذكاء الاصطناعي من العمل بفاعلية، وهو ما يرفع التكلفة وصعوبة التنفيذ.
وإذا لم تتم إدارة هذه التحديات، فقد يؤدي ذلك إلى اتساع الفجوة بين البنوك الكبرى)القادرة على الاستثمار في الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع) والمؤسسات الأصغر المتأخرة، مما قد يقلل من مستوى المنافسة.

مخاطر الخصوصية وأمن البيانات:
تتطلب أنظمة الذكاء الاصطناعي كميات كبيرة من البيانات، مما يدفع البنوك إلى جمع واستخدام معلومات شخصية وحساسة أكثر من أي وقت مضى. وهذا يثير مخاوف بشأن الخصوصية – إذ يشعر العملاء والجهات التنظيمية بالقلق حيال كيفية استخدام البيانات، وإمكانية انتهاك الذكاء الاصطناعي لمعايير الخصوصية (على سبيل المثال، من خلال استنتاج أنماط سلوك أو صحة من بيانات الإنفاق)، وكذلك حول مدى أمان تخزين هذه البيانات.
ومع تصاعد التهديدات السيبرانية، قد تصبح أنظمة الذكاء الاصطناعي نفسها أهدافًا للهجوم: فإذا قام مجرم بالتلاعب بالبيانات التي تُغذّى للنموذج (نوع من الهجمات العدائية فقد يتمكّن من خداع نظام كشف الاحتيال أو نظام الموافقة على القروض لإصدار قرارات خاطئة.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تطوير العديد من نماذج الذكاء الاصطناعي على منصات سحابية أو مع مزوّدي خدمات خارجيين، مما يضيف مخاطر طرف ثالث في حال تعرضت تلك المنصات للاختراق. وقد تكون عمليات اختراق البيانات في بنك يعتمد بشكل كبير على الذكاء الاصطناعي مدمّرة نظرًا لحجم بيانات العملاء المعرضة للخطر.
لذلك، يمثل ضمان الأمن السيبراني وحماية البيانات تحديًا بالغ الأهمية. يجب على البنوك تنفيذ تشفير قوي، وضوابط وصول صارمة، وأنظمة مراقبة حول أنظمة الذكاء الاصطناعي.
كما يتعين عليها الالتزام بلوائح مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في أوروبا أو قوانين توطين البيانات الإقليمية (كما في بعض دول الخليج) التي تفرض قواعد صارمة على استخدام البيانات.
يمكن أن تؤدي مخالفة القوانين إلى فرض غرامات باهظة – على سبيل المثال، قد يعدّ استخدام بيانات العملاء لتدريب الذكاء الاصطناعي خارج نطاق الموافقة الأصلية انتهاكًا لقوانين الخصوصية.
وباختصار، يضاعف الذكاء الاصطناعي أهمية حوكمة البيانات وأمنها في القطاع المالي، وأي خلل قد يؤدي إلى فقدان ثقة العملاء والتعرض لعقوبات تنظيمية.

تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاع المصرفي والمالي

مخاطر النماذج والموثوقية: يمكن أن تفشل نماذج الذكاء الاصطناعي أحيانًا بطرق غير متوقعة. فقد تُصدر نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي ما يُعرف بـ"الهلاوس " (Hallucinations)، أي مخرجات مختلقة بالكامل لكنها تبدو مقنعة، وهو أمر خطير إذا اعتمد البنك عليها في تقديم المشورة أو إعداد الوثائق.
بشكل عام، إذا تم إدخال بيانات خارج نطاق تدريب النموذج مثل صدمة مفاجئة في السوق فقد يقدم توقعات سيئة – ما قد يؤدي بالبنك لاتخاذ قرارات خاطئة مثل التقليل من تقدير المخاطر كما أن العديد من النماذج غير بديهية، إذ تجد أنماطًا قد لا يلاحظها البشر، وهو ما قد يكون ميزة، لكنه يمثل ضعفًا إذا استندت النماذج إلى ارتباطات وهمية لا تدوم، مما يؤدي إلى خسائر مالية.
على سبيل المثال، قد يفرط خوارزم تداول مدعوم بالذكاء الاصطناعي في التكيف مع بيانات عقد من السوق الصاعدة ثم يفشل بشكل كبير في سوق هابطة.
تواجه البنوك بالتالي مخاطر النماذج –أي خطر أن تكون نماذج الذكاء الاصطناعي نفسها خاطئة أو تُستخدم بشكل غير سليم.
وقد تم عزو حوادث مثل "الانهيار الخاطف" لعام 2010 (Flash Crash) جزئيًا إلى تفاعلات غير متوقعة بين الخوارزميات، وهو تذكير بأن الانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي في الأسواق قد يزيد التقلبات أو المخاطر النظامية إذا لم تتم مراقبته.
وتخشى الجهات التنظيمية أن الاعتماد الكبير على عدد قليل من نماذج الذكاء الاصطناعي عبر العديد من المؤسسات قد يؤدي إلى سلوك جماعي، حيث تتخذ جميع النماذج قرارات مشابهة (مثل بيع أصل معين في فترة هبوط)، مما يزيد من حدة الانهيارات.
ولتخفيف هذه المخاطر، تحتاج البنوك إلى اختبارات صارمة، والتحقق المستمر، ومراقبة دائمة للنماذج (ما يُعرف بـ"أطر إدارة مخاطر النماذج"). كما غالبًا ما تُبقي البنوك عنصر الإشراف البشري-Human-in-the") ("Loopللقرارات الحرجة لاكتشاف أخطاء الذكاء الاصطناعي أو التدخل عند الحاجة.
كل هذا يزيد التعقيد؛ فبعكس البرامج الثابتة، تتطلب نماذج الذكاء الاصطناعي ضبطًا وحوكمة مستمرة، وهو عيب مقارنة بالأنظمة القائمة على القواعد الثابتة.

التحديات الرقابية والامتثال: لا يزال الإطار التنظيمي للذكاء الاصطناعي في التمويل في طور التطوير، مما يخلق حالة من عدم اليقين.
تشعر البنوك بالقلق بشأن كيفية تأثير اللوائح المقبلة على مشاريع الذكاء الاصطناعي لديها.
فعلى سبيل المثال، يقترح قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (AI Act) تصنيف أنظمة التقييم الائتماني بالذكاء الاصطناعي على أنها "عالية المخاطر"، وهو ما سيُلزم بتوثيق واسع وإشراف بشري مكثف، مما قد يبطئ الابتكار.
كما أن القوانين الحالية مثل قوانين الإقراض العادل في الولايات المتحدة (مثل قانون تكافؤ فرص الائتمان (ECOA تتطلب من المقرضين شرح القرارات السلبية للعملاء – وهو مطلب يتعارض مع نماذج الذكاء الاصطناعي "الصندوق الأسود."
قد تُحمّل الجهات التنظيمية البنوك مسؤولية أي تمييز غير مقصود أو قرارات تسبب ضررًا للعملاء تصدرها أنظمة الذكاء الاصطناعي.
لذلك، تضطر البنوك في بعض الأحيان إلى تقييد استقلالية الذكاء الاصطناعي)مثل استخدامه كأداة مساعدة بينما يتخذ الإنسان القرار النهائي بشأن القرض) لضمان الامتثال.
كما تزيد اختلاف القوانين بين الدول من تعقيد الأمور بالنسبة للبنوك العالمية.
وباختصار، يُعتبر الامتثال التنظيمي في عصر الذكاء الاصطناعي هدفًا متغيرًا ويمكن النظر إليه كأحد العيوب لأنه يضيف مخاطر وتكاليف محتملة (تعديل أو إلغاء أدوات ذكاء اصطناعي لا تتوافق مع المتطلبات)
وحتى تتطور الأطر التنظيمية وتوفر وضوحًا أكبر، قد تتباطأ بعض البنوك في استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات محددة، ما قد يحرمها من بعض الفوائد.

القضايا الثقافية وإدارة التغيير: يواجه إدخال الذكاء الاصطناعي في صناعة عريقة مثل القطاع المصرفي عوائق بشرية وثقافية .فقد يقاوم الموظفون الثقة في توصيات الذكاء الاصطناعي أو يخشون أن يؤدي إلى تقويض خبراتهم، مما يؤدي إلى رفض استخدام الأدوات أو التقليل من الاستفادة منها.
غالبًا ما يتطلب نجاح تبنّي الذكاء الاصطناعي إعادة تدريب الموظفين وإعادة تعريف أدوارهم للعمل جنبًا إلى جنب مع الذكاء الاصطناعي (مثل مديري العلاقات الذين يستخدمون الرؤى المستخرجة بالذكاء الاصطناعي لتقديم المشورة للعملاء بدلًا من تحليل البيانات يدويًا.(قد يكون هذا التحول صعبًا، وإذا أُدير بشكل سيئ فقد يؤدي إلى تنفيذ ضعيف (حيث تُترك أنظمة الذكاء الاصطناعي غير مستخدمة)أو مشاكل في معنويات الموظفين.
خارجيًا، قد يتوجس بعض العملاء من الذكاء الاصطناعي أيضًا – فعلى سبيل المثال، قد يعترض العملاء ذوو الثروات الكبيرة على أن يتولى "روبوت" إدارة أموالهم بدلًا من مستشار بشري، أو قد يشعر عملاء التجزئة بالإحباط من واجهات روبوتات المحادثة إذا لم تُصمم بشكل جيد.
لذلك، يتعين على البنوك إدارة هذه التصورات بعناية، غالبًا من خلال الحفاظ على اللمسة البشرية بالتوازي مع الذكاء الاصطناعي نهج "البنك الهجين "
ويُعتبر تحقيق التوازن الصحيح بين الخدمة البشرية والخدمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي وكسب تأييد جميع الأطراف المعنية تحديًا معقدًا قد يُبطئ دمج الذكاء الاصطناعي ويقلل من فوائده إذا لم يتم تجاوزه.

الخلاصة:
رغم أن الذكاء الاصطناعي يعد بأنظمة مالية أكثر ذكاءً وكفاءة، فإنه يطرح أيضًا مخاطر جديدة – أخلاقية وتشغيلية ونظامية. يتعين على المؤسسات المالية مواجهة هذه التحديات عبر أطر قوية لإدارة المخاطر، وهياكل حوكمة فعّالة، والتركيز على "الذكاء الاصطناعي المسؤول."
ومع تسارع تبنّي الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي بدول مجلس التعاون الخليجي، تملك المنطقة فرصة لاستخلاص الدروس من التجارب العالمية ومعالجة هذه العيوب بشكل استباقي.
وسيقدم القسم التالي توصيات استراتيجية للبنوك الخليجية لتعظيم فوائد الذكاء الاصطناعي مع تقليل مخاطره، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية بيئة المنطقة.

التوصيات الاستراتيجية للقطاع المصرفي والمالي في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)

يتطلب التنفيذ الناجح للذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي الخليجي نهجًا استراتيجيًا يستفيد من نقاط القوة الإقليمية ويعالج التحديات المحلية .فيما يلي أبرز التوصيات الموجهة للمؤسسات المالية الخليجية:

الاستثمار في تطوير المهارات والكفاءات:
يُعد سد فجوة المهارات في الذكاء الاصطناعي أمرًا حاسمًا. يجب على البنوك الخليجية الاستثمار في برامج تدريبية ورفع كفاءة القوى العاملة في مجالات علم البيانات، والتعلّم الآلي، وإدارة منتجات الذكاء الاصطناعي.
يمكن أن يشمل ذلك الشراكة مع الجامعات المحلية لإنشاء دورات أو شهادات متخصصة في الذكاء الاصطناعي في المجال المالي، وإطلاق أكاديميات ذكاء اصطناعي داخلية للموظفين.
قد يكون توظيف المواهب المتخصصة أمرًا ضروريًا على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل، سيسهم تنمية المواهب المحلية في تقليل الاعتماد على الخبراء الأجانب مرتفعي التكلفة.
على سبيل المثال، نفذ أحد البنوك الاستثمارية الخليجية الرائدة مبادرة "الذكاء الاصطناعي للجميع"، والتي قدمت تدريبًا على الذكاء الاصطناعي لأكثر من 5,000موظف، لضمان انتشار الثقافة الرقمية والذكاء الاصطناعي في مختلف أقسام البنك.
يمكن للحكومات الخليجية دعم هذه الجهود من خلال تعديل سياسات التأشيرات والتعليم لجذب وتطوير الكفاءات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي.
من خلال بناء قاعدة قوية من رأس المال البشري في الذكاء الاصطناعي، ستتمكن البنوك من تطوير حلولها وإدارتها والتحقق منها بشكل أكثر فاعلية.

تعزيز البنية التحتية للبيانات والحوكمة:
يعتمد نجاح الذكاء الاصطناعي على جودة البيانات والبنية التحتية الآمنة.
ينبغي للبنوك الخليجية تحسين قدراتها في إدارة البيانات، وذلك عبر الاستثمار في منصات دمج البيانات، والحوسبة السحابية مع إعدادات سحابية محلية أو إقليمية للامتثال لقوانين توطين البيانات، وإنشاء أنظمة تدفق بيانات لحظية.
كما أن ضمان الأمن السيبراني وحماية الخصوصية أمر غير قابل للتفاوض، إذ سيراقب العملاء والجهات التنظيمية كيفية تعامل البنوك مع المعلومات الحساسة.
يجب على البنوك تطبيق التشفير، وضوابط الوصول الصارمة، والمراقبة المستمرة لجميع مخازن البيانات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.
بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي إنشاء سياسات حوكمة بيانات واضحة تشمل ملكية البيانات، والموافقة، وحقوق الاستخدام إلى تعزيز الثقة.
يُقلل أساس البيانات المحكوم جيدًا من المخاطر ويحسن أداء النماذج.
كما يمكن للبنوك الخليجية التعاون عبر تحالفات صناعية لتبادل المعلومات حول التهديدات السيبرانية التي تستهدف أنظمة الذكاء الاصطناعي، وربما تطوير مجموعات بيانات مجهولة لتدريب النماذج (مثل قاعدة بيانات موحدة لمكافحة الاحتيال)، بشرط احترام قواعد المنافسة والخصوصية.

التركيز على حالات الاستخدام عالية التأثير وعائد الاستثمار القابل للقياس:
لتبرير الاستثمارات الكبيرة في البداية، ينبغي للبنوك الخليجية تحديد أولويات حالات الاستخدام التي تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية وتحقق نتائج ملموسة بسرعة.
بدلاً من محاولة تنفيذ مشاريع كثيرة، يُفضل اختيار مشاريع رائدة في مجالات مثل كشف الاحتيال، وأتمتة خدمة العملاء، أو العروض المخصصة – وهي مجالات ناضجة يمكن أن تُحقق قيمة في فترة قصيرة.
على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تنفيذ نظام مراقبة احتيال مدعوم بالذكاء الاصطناعي إلى تقليل الخسائر بشكل فوري ويُعوّض تكلفته سريعًا، نظرًا لأن العديد من البنوك الخليجية لا تزال تواجه تحديات الاحتيال، ولأن الذكاء

الاصطناعي أثبت فعاليته حيث وصل معدل تبنّيه عالميًا إلى 84% في هذا المجال وبالمثل، فإن إطلاق روبوت محادثة ثنائي اللغة عربي/إنجليزي للرد على الاستفسارات الأساسية قد يقلل من ضغط مكالمات مراكز الاتصال ويحسن رضا العملاء بسرعة.
من الضروري وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs)واضحة لكل مشروع ذكاء اصطناعي – مثل تقليل وقت المعالجة، وزيادة نسبة البيع المتقاطع للمنتجات، وخفض معدلات التعثر، إلخ – ومتابعتها بدقة.
ستساعد هذه التقييمات القائمة على البيانات في تعزيز مبررات الأعمال والحصول على دعم أكبر لتوسيع الذكاء الاصطناعي.
كما أظهرت تجربة بنك الإمارات دبي الوطني أن قياس الأثر التجاري باستخدام مجموعات تحكم تعتمد على التعلم الآليكان مفتاحًا لتوسيع جهود الذكاء الاصطناعي.
ينبغي للبنوك الخليجية تبنّي نهج مماثل :البدء بمشاريع محدودة، إثبات عائد الاستثمار، ثم التوسع تدريجيًا عبر المؤسسة.

دمج الذكاء الاصطناعي في الأطر التنظيمية والأخلاقية: يجب على البنوك الخليجية أن تكون **استباقية** في وضع حوكمة الذكاء الاصطناعي وضمان الامتثال.
يشمل ذلك إنشاء سياسات داخلية أو لجان للإشراف على تطوير النماذج ونشرها، وضمان التزامها بمعايير العدالة والشفافية والمساءلة.
على سبيل المثال، يمكن للبنوك تطبيق اختبارات دورية للتحقق من التحيز في النماذج (مثل اختبار نماذج الموافقة على القروض للكشف عن أي أثر سلبي على المجموعات المحمية)، والحفاظ على توثيق كامل لتفسير قرارات الذكاء الاصطناعي قدر الإمكان وهو ما سيُسهل عمليات التدقيق الرقابية المستقبلية.
كما أن التفاعل المبكر مع الجهات التنظيمية أمر مهم – مثل المشاركة في المشاورات أو البيئات التجريبية التنظيمية (Sandboxes) الخاصة باستخدام الذكاء الاصطناعي.
يجب أن يكون الهدف وضع والالتزام بمعايير الذكاء الاصطناعي المسؤول في القطاع المالي.
وبهذا يمكن للبنوك الخليجية تجنب المشاكل التي ظهرت في أماكن أخرى (مثل ردود الفعل السلبية أو الغرامات الناتجة عن التمييز الخوارزمي) وبناء ثقة العملاء والجهات الرقابية.
على المستوى الأخلاقي، يُعد الشفافية مع العملاء أمرًا أساسيًا: فقد تنظر البنوك في نشر إفصاحات مبسطة حول كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي (مثلًا في قرارات الائتمان أو تخصيص الخدمات) ونوع البيانات المستخدمة، مما يعزز ثقة العملاء بوجود ضوابط تحميهم من سوء الاستخدام.
بدأت بعض البنوك الخليجية بالفعل بإدراج هذه البيانات في تقاريرها السنوية أو اتصالاتها مع العملاء للتأكيد على التزامها باستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول.

الاستفادة من الشراكات والتعاون ضمن المنظومة البيئية: نظرًا للوتيرة السريعة لتطور الذكاء الاصطناعي، لا ينبغي للبنوك الخليجية الاعتماد على نفسها بالكامل في جميع المجالات.
يمكن أن يؤدي التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية الناشئة(FinTech) ، وشركات التكنولوجيا العالمية، والتحالفات الصناعية إلى تسريع التعلم وتنفيذ الحلول.
فعلى سبيل المثال، يمكن للبنك التعاون مع شركة تكنولوجيا مالية متخصصة في الامتثال للتمويل الإسلامي لاعتماد الذكاء الاصطناعي في فحص المنتجات المتوافقة مع الشريعة بسرعة.
كما أن الشراكات مع مزودي الخدمات السحابية مثل Microsoft و Googleأو اللاعبين الإقليميين (مثل G42في الإمارات) تتيح للبنوك الوصول إلى منصات وأدوات ذكاء اصطناعي متطورة دون الحاجة إلى تطوير كل شيء داخليًا.
في الواقع، هناك توجه واضح نحو هذا: فقد أطلق صندوق أبوظبي السيادي وشركة G42 صندوقًا تكنولوجيًا بقيمة 100مليار دولار ويعملان مع Microsoftعلى البنية التحتية للذكاء الاصطناعي – ويمكن للبنوك الاستفادة من مثل هذه المنظومات لتحقيق منفعة مشتركة.
كما توفر البيئات التنظيمية التجريبية (Sandboxes)التي تقدمها البنوك المركزية

في البحرين وأبوظبي والسعودية وغيرها فرصة للبنوك لاختبار حلول الذكاء الاصطناعي في بيئة خاضعة للرقابة وتبادل الخبرات مع الجهات التنظيمية ونظرائها.
ويمكن للبنوك الخليجية أيضًا التعاون فيما بينها في الجوانب غير التنافسية –مثل مشاركة بيانات احتيال مجهولة المصدر أو تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي للأمن السيبراني بشكل مشترك – استنادًا إلى مبدأ أن الدفاع الجماعي أقوى خصوصًا للبنوك الصغيرة التي قد تفتقر إلى الموارد الكافية بشكل فردي.
ومن خلال النشاط في منظومة التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، يمكن للبنوك الخليجية البقاء في مقدمة الابتكار وتجنب إعادة اختراع العجلة.

إدارة التغيير وإشراك أصحاب المصلحة: مع إدخال الذكاء الاصطناعي، يجب أن تمتلك البنوك خطة قوية لإدارة التغيير.
يشمل ذلك التواصل الواضح مع الموظفين حول كيفية مساعدة الذكاء الاصطناعي لهم (وليس مجرد استبدالهم)، وتوفير التدريب على استخدام الأدوات الجديدة.
يمكن أن يؤدي إشراك الموظفين في مشاريع الذكاء الاصطناعي إلى تحويلهم إلى داعمين بدلًا من معارضين – فعلى سبيل المثال، يمكن إشراك مسؤولي القروض ذوي الخبرة في تطوير نموذج ائتمان بالذكاء الاصطناعي لضمان احترام خبراتهم وثقتهم بالنتائج.
كما يجب على البنوك توقع تغيرات في الأدوار الوظيفية وبدء برامج إعادة تأهيل الموظفين قبل أن تتسبب عمليات نشر الذكاء الاصطناعي في اضطرابات.
الهدف هو إنشاء ثقافة عمل تشجع التعاون بين البشر والذكاء الاصطناعي.
وللتعامل مع مخاوف العملاء، يجب التأكيد على مزايا الخدمة المحسنة بالذكاء الاصطناعي (سرعة أكبر، توفر على مدار الساعة، عروض أكثر تخصيصًا) مع ضمان سهولة الوصول إلى الدعم البشري عند الحاجة.
الحفاظ على مزيج من الخدمة عالية التقنية وعالية التفاعل البشري أمر بالغ الأهمية في الخليج، حيث يُقدَّر التعامل الشخصي تقليديًا في العلاقات المصرفية.
على سبيل المثال، عند إطلاق روبوتات المحادثة، يمكن للبنك توضيح إمكانية التحدث مع موظف بضغطة زر، بل وحتى استخدام الروبوت لجدولة مكالمة مباشرة مع مستشار بشري إذا لزم الأمر – مما يجعل الذكاء الاصطناعي مكمّلًا وليس عائقًا.
ومن خلال إدارة التحول بشكل استباقي – الاحتفاء بالنجاحات المبكرة للذكاء الاصطناعي داخليًا، وجمع الملاحظات، وإجراء التحسينات المستمرة – يمكن للبنوك تقليل مقاومة التغيير وضمان تحقيق المبادرات لقيمتها المرجوة.

تكييف الذكاء الاصطناعي مع الاحتياجات والفرص المحلية: ينبغي للبنوك الخليجية تخصيص حلول الذكاء الاصطناعي للاستفادة من الفرص الإقليمية.
قد يتطلب ذلك ضمان دعم الذكاء الاصطناعي للغة العربية ولهجاتها بطلاقة (في روبوتات المحادثة، المساعدين الصوتيين، تحليل المستندات، إلخ)، مما سيعزز تجربة العملاء العرب بشكل كبير.
يمكن للبنوك العمل مع مزوّدي حلول الذكاء الاصطناعي أو الاستثمار في تدريب النماذج على مجموعات بيانات عربية –وهو مجال لا يزال أحيانًا أقل تطورًا مقارنة بإمكانات الذكاء الاصطناعي باللغة الإنجليزية.
بالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في معدل انتشار الهواتف الذكية المرتفع والتركيبة السكانية الشابة في المنطقة: يمكن أن تشهد الابتكارات في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول المعتمدة على الذكاء الاصطناعي (مثل روبوتات الدفع عبر تطبيقات المراسلة الشائعة أو أدوات إعداد الميزانية بالذكاء الاصطناعي في المحافظ الرقمية) إقبالًا كبيرًا.
كما تمثل التمويلات الإسلامية فرصة مهمة: إذ يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي للتحقق السريع من التوافق مع الشريعة للعقود والمعاملات، أو حتى إنشاء مستشارين استثماريين آليين إسلاميين (Robo-Advisors) لبناء محافظ استثمارية متوافقة مع الشريعة.

من خلال التركيز على هذه الاحتياجات المتخصصة، يمكن للبنوك الخليجية التميز وخدمة عملائها بشكل أفضل.
كما تستثمر الحكومات في الذكاء الاصطناعي ضمن خطط التنويع الاقتصادي الأوسع مثل الذكاء الاصطناعي في المدن الذكية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن للبنوك مواءمة مشاريعها مع هذه التوجهات، مثل تطوير نماذج ائتمان مدعومة بالذكاء الاصطناعي لدعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وهو أولوية في العديد من اقتصادات دول الخليج لتعزيز نمو القطاع الخاص.

الخاتمة

تقف البنوك الخليجية أمام فرصة هائلة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي – مما سيعزز قدرتها التنافسية ويُمكّنها من تقديم خدمات مالية عالمية المستوى – ولكن ينبغي أن يتم ذلك بشكل استراتيجي ومسؤول. ومن خلال الاستثمار في الموارد البشرية والتكنولوجيا، وتبني التعاون، والالتزام بالمعايير الأخلاقية، تستطيع البنوك الخليجية التعامل بنجاح مع ثورة الذكاء الاصطناعي. تتطلب هذه الرحلة موازنة دقيقة بين الابتكار وإدارة المخاطر. وإذا تم تنفيذها على نحو جيد، يمكن للمؤسسات المالية الخليجية أن تصبح روّادًا في القطاع المصرفي المدعوم بالذكاء الاصطناعي، وأن تدفع نحو نجاح الأعمال وتحقيق نتائج اقتصادية إيجابية في المنطقة، مع إدارة التحديات الكامنة في هذه التقنية القوية.

المصادر: الرؤى والبيانات في هذا التقرير مستمدة من مصادر متنوعة محدثة، بما في ذلك دراسات حالة صناعية، أبحاث أكاديمية، وتحليلات خبراء. تشمل المراجع الرئيسية مراجعات تاريخية للذكاء الاصطناعي في المالية، تحليلات تبني الذكاء الاصطناعي من قبل أفضل بنوك أمريكية، دراسات على اندماج FinTechوالذكاء الاصطناعي في الصين، تقارير على تأثير الذكاء الاصطناعي الاقتصادي في الشرق الأوسط، واستطلاعات البنوك على استخدام الذكاء الاصطناعي والمخاوف، من بين أخرى. تقدم هذه المصادر أساساً لفهم إمكانية الذكاء الاصطناعي التحويلية في القطاع المصرفي والاحتياطات اللازمة لتنفيذه بفعالية في سياقات إقليمية مختلفة. التوصيات لبنوك مجلس التعاون الخليجي تجمع أفضل الممارسات المستمدة من هذه الرؤى العالمية، مصممة خصيصاً للطموحات والتحديات الإقليمية الموثقة في الدراسات المركزة على مجلس التعاون الخليجي الحديثة. من خلال التعلم من التجارب العالمية مع استغلال القوى المحلية، يمكن لبنوك مجلس التعاون الخليجي رسم مسار يعظم مزايا الذكاء الاصطناعي ويقلل مخاطره في السنوات القادمة.

Artificial Intelligence in Financial Services: A Historical Review - LoanWorks™
https://loanworks.ai/artificial-intelligence-in-financial-services-a-historical-review/
With Increased Bank Usage of AI/ML Models, Risks Arise
https://www.rmahq.org/blogs/2023/with-increased-bank-usage-of-ai-ml-models-risks-arise/?gmssopc=1
History of AI in Finance - Analyzing Alpha
https://analyzingalpha.com/history-of-ai-in-finance
AI in Banking - An Analysis of America's 7 Top Banks
https://emerj.com/ai-in-banking-analysis/
Generative AI in the Middle East and GCC countries | McKinsey
https://www.mckinsey.com/capabilities/quantumblack/our-insights/the-state-of-gen-ai-in-the-middle-easts-gcc-countries-a-2024-report-card
The rise of artificial intelligence: benefits and risks for financial stability
https://www.ecb.europa.eu/press/financial-stability-publications/fsr/special/html/ecb.fsrart202405_02~58c3ce5246.en.html
AI Trends in Banking 2025 - nCino
https://www.ncino.com/news/ai-accelerating-these-trends
The potential impact of Artificial Intelligence in the Middle East - PwC Middle East
https://www.pwc.com/m1/en/publications/potential-impact-artificial-intelligence-middle-east.html
Applying AI for "Hyperpersonalized" Banking and Fraud Detection
https://orbograph.com/applying-ai-for-hypersonalization-for-banking-and-fraud-detection/
For Banks, the AI Reckoning Is Here - Boston Consulting Group
https://www.bcg.com/publications/2025/for-banks-the-ai-reckoning-has-arrived
Fintech – Communications of the ACM
https://cacm.acm.org/research/fintech/
WeBank makes financial services available to the masses through AI | McKinsey
https://www.mckinsey.com/industries/financial-services/our-insights/making-financial-services-available-to-the-masses-through-ai
Significance of Facial Recognition Technology in FinTech Fraud ...
https://shuftipro.com/blog/significance-of-facial-recognition-technology-in-fintech-fraud-detection/
Machine Vision in Banking - Facial Recognition and OCR
https://emerj.com/machine-vision-in-banking-facial-recognition-and-ocr/
The impact of artificial intelligence on consumers' willingness to use CBDCs: evidence from the Chinese banking sector | Humanities and Social Sciences Communications
https://www.nature.com/articles/s41599-025-05067-5?error=cookies_not_supported&code=53ec4c8b-8437-413b-b83d-23cb1f5335a5
Full Stack: China's Evolving Industrial Policy for AI | RAND
https://www.rand.org/pubs/perspectives/PEA4012-1.html
Public Debate on Facial Recognition Technologies in China
https://mit-serc.pubpub.org/pub/public-debate-on-facial-recognition-technologies-in-china
How a UAE bank transformed to lead with AI and advanced analytics | McKinsey
https://www.mckinsey.com/industries/financial-services/how-we-help-clients/how-a-uae-bank-transformed-to-lead-with-ai-and-advanced-analytics
Emirates NBD to add a fun element to customer engagement with artificial intelligence robot 'Pepper'
https://www.emiratesnbd.com/en/media-center/emirates-nbd-to-add-a-fun-element-to-customer-engagement-with-artificial-intelligence-robot-pepper
Emirates NBD leverages on virtual assistant for phone banking ...
https://www.theasianbanker.com/updates-and-articles/emiratesnbd-leverages-on-virtual-assistant-for-phone-banking-optimisation
AI is Revolutionizing Digital Banking in Saudi Arabia
https://www.arthurlawrence.net/blog/ai-revolution-digital-banking-saudi/
Maximizing Saudi Arabia's gen AI investment - Cognizant
https://www.cognizant.com/us/en/insights/insights-blog/saudi-arabia-generative-ai-adoption
Applications and benefits of AI in finance in Saudi Arabia
https://taniyakhanblog.hashnode.dev/artificial-intelligence-in-financial-services-applications-and-benefits-of-ai-in-finance-in-saudi-arabia?source=more_articles_bottom_blogs
Regulatory change drives AI adoption in MENA banking
https://fintech.global/2025/06/18/regulatory-change-drives-ai-adoption-in-mena-banking/
KFH Launches Fahad, Kuwait's First AI-Powered Virtual Employee
https://www.kfh.com/en/home/Personal/news/2025/KFH-Launches-Fahad--Kuwait-s-First-AI-Powered-Virtual-Employee.html
KFH Adopts Advanced AI Technologies to Enhance Customer ...
https://www.kfh.com/en/home/Personal/news/2025/KFH-Adopts-Advanced-AI-Technologies-to-Enhance-Customer-Experience.html
The Growth of AI Solutions for Banking in the GCC: Top Trends - Proven Solution
https://provensolution.com/ai-solutions-for-banking/
Banks using AI are better at identifying creditworthy borrowers from ...
https://business.missouri.edu/about/news/banks-using-ai-are-better-identifying-creditworthy-borrowers-afar-new-study-finds
Using AI in Finance? Consider These Four Ethical Challenges
https://www.netguru.com/blog/ai-in-finance-ethical-challenges
The GCC Potential & Future-Ready Talent | Blog | Infogain
https://www.infogain.com/blog/rise-of-gccs-combining-ai-with-futuristic-talent/
BFSI GCC sector faces 42% AI and data skill gap as demand surges
https://gcc.economictimes.indiatimes.com/news/talent-strategy/bfsi-gcc-sector-faces-42-ai-and-data-skill-gap-amid-rising-demand-says-quess-corp/123448399

ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية

"تعزيز الأعمال من خلال تقديم خدمات استشارية احترافية تعزز الكفاءة وتخلق القيمة وتدفع عجلة النمو من خلال حلول مخصصة وفعالة"

خدماتنا: تقدم ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نطاقا واسعا من الخدمات الاستشارية لتغطي الاحتياجات المتنوعة للأعمال التجارية والمشاريع ضمن القطاع الخاص والعام على حد سواء في المجالات التالية:

- **الاستشارات الاقتصادية:** دراسات الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات الاقتصادية، برنامج الائتمان المصرفي الاستشاري، والاستشارات الاستثمارية (عدا الأوراق المالية).
- **الاستشارات في المشاريع التجارية:** دراسات الجدوى، استشارات للشركات التي تتضمن أغراضها التعامل في القطاع العقاري، استشارات مشاريع التخصيص ومشاريع B.O.T.
- **الاستشارات المصرفية والمعلومات التجارية:** مراجعة هيكل التسهيلات المصرفية القائمة، ترتيبات التمويل، جدولة التسهيلات المصرفية والتسويات المصرفية.
- **الاستشارات الإدارية:** هيكلة الشركات، استشارات التحول الرقمي، استشارات التخطيط الاستراتيجي للشركات، البرنامج الاستشاري الإداري، تنظيم المؤتمرات و ورش العمل.
- **الاستشارات المتعلقة بال ESG (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).**
- **استشارات العلاقات العامة.**
- **الاستشارات التسويقية.**

لمزيد من المعلومات عن خدماتنا، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
https://edgeconsultancykw.com/ar/services-page/

تقارير اقتصادية: في شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نحن نقدم معلومات اقتصادية استراتيجية لمساعدة الأعمال التجارية والمستثمرين وصناع القرار للبقاء في الصدارة. استكشف تقاريرنا الاقتصادية الشاملة، موجز الأسواق والتحليلات العقارية التي تغطي الكويت، دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. للاطلاع وتنزيل تقارير اقتصادية اخري، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
https://edgeconsultancykw.com/ar/economic-reports/

اتصل بنا: فريق خدمة العملاء لدينا يتطلع لخدمتكم!

ساعات العمل: من الساعة ال ٩ صباحا وحتى ال ٥ مساء، من الأحد إلى الخميس
هاتف/واتساب: 00965-22286370
البريد الإلكتروني: Info@edgeconsultancykw.com
لينكد إن: linkedin.com/company/edgeconsultancykw
العنوان: القبلة، قطعة ١٤، شارع حمد الصقر، برج رقم ١٥ (برج يعقوب)، مكتب رقمC11 ، مدينة الكويت ، الكويت.

لمزيد من المعلومات، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
https://edgeconsultancykw.com/ar/contact-us/

حقوق النشر © 2025 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به.

لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى."

لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى."

قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوادر "ذي إيدج."

على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها.

هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات.

يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقا لشروط التعاقد مع العملاء- خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو بشركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقا لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.
edgeconsultancykw.com — +965-22286370
القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتبC11
مدينة الكويت، دولة الكويت